



قبيل أيام من انعقادها (20/19 يناير المقبل)

قمة الكويت .. تساهم في جفود مواجهة الفقر والتصدي للازمة الاقتصادية العالمية



سمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد الصباح

تعقد في الكويت يومي 19 و 20 يناير المقبل، القمة الاقتصادية التي دعا سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد اليها والتي سيحضرها رؤساء وملوك الدول العربية ورؤساء المنظمات الدولية. كما وجهت الكويت الدعوة الى أمين عام الجامعة العربية، وأمين عام الأمم المتحدة ورئيس البنك الدولي والمنسق العام للسياسة الخارجية والاتحاد الأوروبي، إلى جانب المنظمات الدولية الأخرى. ويأتي انعقاد القمة في ظل ظروف ومتغيرات دولية خطيرة، من بينها الأزمة الاقتصادية التي اصابت العالم كله والتي ستكون القمة فرصة لمناقشتها .. ووضع خطة لمساعدة البنك الدولي للتصدي للازمة والتعامل معها بطريقة صحيحة. جدير بالذكر ان القمة الاقتصادية ستناقش التحديات التي تعصف بوطننا العربي كمواجهة الفقر والبطالة وتواضع حجم التجارة البينية وهجرة رؤوس الأموال إلى الخارج وضعف البنية التحتية في الدول العربية، الى جانب مشكلة المخرجات التعليمية وغيرها من المواضيع الاقتصادية والاجتماعية والتنمية التي يعاني منها الوطن العربي.



الدول العربية القمة التي ستستضيفها دولة الكويت يومي ال 19 و ال 20 من يناير المقبل بأنها « حدث ضخم في تاريخ الامة العربية واهم حدث خلال عام 2009 »

واوضح موسى ان قمة الكويت تعد قاطرة جديدة تضاف الى القاطرة العربية منذ قيام الجامعة العربية في مارس عام 1945 مبينا ان القمة المرتقبة الاولى من نوعها التي يشارك فيها المجتمع المدني والقطاع الخاص العربي.

واكد موسى ان « هناك اوراق عمل وليس ورقة عمل واحدة سوف تقدمها الجامعة للقمة » موضحا ان « جدول اعمال القمة الاقتصادية العربية المقبلة قصير وليس طويلا » وهناك بنود عملية محددة لاعادة خلق حركة اقتصادية وتعاون بين الدول العربية في هذا الاطار.

وحول استعدادات دولة الكويت للقمة قال عمرو موسى انه اجتمع مع سمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الصباح وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الاحمد الصباح حيث تركز النقاش على الموضوعات المطروحة على جدول الاعمال والترتيبات التي اعدتها دولة الكويت للقمة الاقتصادية العربية المقبلة.

وتابع الامين العام عمرو موسى قائلا : « كما بحثنا دور القطاع الخاص ودور المجتمع المدني وامورا اخرى تتعلق بالظرف الخاص الذي تتعقد فيه القمة الاقتصادية العربية المقبلة »

وفيما يتعلق بالازمة المالية الحالية التي تشهدها الاسواق العالمية قال موسى ان الازمة المالية الحالية التي تعصف بجميع دول العالم هي « ازمة عالمية » وانه « ليس بيد او بمقدور المجموعة العربية و اي اجتماع قمة عربي ان يحل الازمة المالية العالمية ».

وشدد على انه لا مجال للحديث عن عدم تأثير اي دولة في العالم العربي بالازمة المالية العالمية وضرورة وضع مفهوم واحد للتعامل معها.



سمو رئيس الوزراء
الشيخ ناصر المحمد

عام 2000، اتخذ الصندوق الكويتي اجراءات لدعم جهود الدول النامية في محاربة الفقر والجوع من خلال تشجيع الدول المستفيدة، لاعطاء اولوية لتمويل مشروعات في قطاعات كالزراعة لانتاج الغذاء وتوفير مزيد من الخدمات في قطاعي الصحة والتعليم.

تحفيز

وقال الشيخ محمد الصباح، انه ايمانا من الكويت باهمية تحفيز النمو الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة للتخفيف من وطأة الفقر ما امكن، جاء اعلان سمو امير البلاد في ابريل الماضي عن مبادرة انشاء صندوق الحياة الكريمة، بمبلغ قدره مئة مليون دولار لمساعدة الدول المتضررة من ارتفاع اسعار السلع الغذائية.

ولفت في هذا الصدد الى ان الكويت خصصت مبلغ 300 مليون دولار لمحاربة الفقر في افريقيا، وذلك من خلال البنك الاسلامي للتنمية، علاوة على تقديمها الكثير من المعونات الانسانية والغوثية للدول التي تعرضت لكوارث طبيعية. وجدد تأكيد دعم الكويت للتوصيات والقرارات التي ستصدر عن مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية.

حدث ضخم

من جهته وصف الامين العام لجامعة

وفي اطار الاستعدادات للقمة المقبلة التقى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد امين الجامعة العربية عمرو موسى للإطلاع على الجهود التي تقوم بها الجامعة العربية في هذا الصدد.

تحديات القمة

من جهته قال نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ د. محمد الصباح ان القمة العربية، ستبحث سبل مواجهة التحديات المستجدة اثر الازمة المالية الراهنة، مشيرا الى ان التام القمة العربية الاقتصادية يؤكد السياسة الثابتة في تحقيق التنمية المستدامة.

ونوه بأن الكويت لم تدخر جهدا في مساعيها الرامية الى تقديم المساعدات التنموية للدول النامية والدول الاقل نموا عن طريق مؤسساتها المختلفة، ايمانا بمسؤولياتها في هذا المجال، حيث استمرت خلال العقود الثلاثة الماضية بتقديم مساعدات تنموية بلغت ما نسبته اثنان في المئة من اجمالي الناتج المحلي. وذكر ان تلك النسبة تعادل ما يقارب ثلاثة اضعاف النسبة المتفق عليها دوليا والتي هي 0.7 في المئة.

وقال في هذا السياق، ان الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية منذ انشائه عام 1961، استطاع ان يساند جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ما يزيد على مئة دولة من الدول النامية، وبصورة خاصة الدول ذات الدخل المنخفض.

وبين ان تلك الجهود تمت عن طريق تقديم قروض ومنح ميسرة لمشاريع البنى التحتية في تلك الدول، اذ بلغ عدد المشروعات الممولة من قبل الصندوق حتى الآن حوالي 750 مشروعا، واكد ان قيمة تلك المشاريع بلغت 14.5 مليار دولار وتشمل قطاعات مختلفه كالزراعة والنقل والاتصالات والطاقة والمياه والصرف الصحي والتعليم والصحة.

دعم الجهود الانمائية

واشار الى انه منذ اقرار الامم المتحدة للأهداف الانمائية الالفية الثالثة في





برأسمال 25 مليار دولار وانشاء حساب خاص يتم تمويله بالتعاون مع المؤسسات والصناديق الانمائية والاقليمية.. مشيراً الى ان المشروع سيكون له فائدة كبيرة على الوطن العربي ويستهدف زيادة الاكتفاء من المحاصيل الزراعية حيث يبلغ انتاج الحبوب في الدول العربية حالياً 62 مليون طن سنوياً بنسبة اكتفاء ذاتي 56% فقط ويبلغ انتاج السكر حوالي 3 ملايين طن سنوياً بنسبة اكتفاء 34% فقط ويبلغ اجمالي الزيوت النباتية 6.1 ملايين طن سنوياً بنسبة اكتفاء 28% فقط .»

من جهته قالت المنسق العام لمؤتمر القمة الاقتصادية العربية التي تستضيفها الكويت السفيرة ميرفت التلاوي ان التحديات التي تواجه الدول العربية كبيرة ومتعددة ومنها تواضع حجم التجارة العربية وهجرة الاموال والكفاءات للخارج وضعف البنية التحتية علاوة على مخرجات التعليم التي لا تتناسب مع سوق العمل.

وذكر ان الجديد في اعمال القمة التي تستضيفها الكويت هو مشاركة القطاع الخاص مع القادة والمفكرين والسياسيين لصياغة مستقبل الامة الاقتصادية مضيفة ان هذه الفرصة النادرة يجب الاستفادة منها وعلى رجال الاعمال الايتروها دون اقتناصها. وأشارت الى ان القمة الاقتصادية العربية في الكويت ستبني قضايا السلم الاجتماعي والامن الاقتصادي في المرحلة المقبلة ما دعا الجامعة العربية الى تكليف عدد من المراكز لإعداد دراسات تخدم جدول الاعمال.

وقالت ان جدول الاعمال يتضمن اربعة محاور هي الاستثمار وتطوير الانتاج والاهتمام بالبنية التحتية واصلاح التعليم والبطالة والفقر.

وذكر انه سيصدر عن قمة الكويت اعلان الكويت الذي سيجدد السياسات الاقتصادية للتغلب على التحديات في الوطن العربي علاوة على برنامج يحدد ما يجب تنفيذه خلال خمس سنوات مقبلة.

الاستثمار داخل المنطقة العربية، وحث على ضرورة مواجهة العجز المحتمل في الطلب على المنتجات والخدمات العربية من خلال دعم التجارة البينية العربية ودعم السياحة العربية وزيادة الاستثمار المباشر والتوسع في انتاج الغذاء لمواجهة الزيادة الطارئة في اسعاره.

ودعا الى التنسيق بين الدول العربية لتبادل المعلومات والخبرة، خاصة بين البنوك المركزية الى جانب مراجعة النظم البنكية ونظام الرهن العقاري والحد من التوسع غير الضروري في هذا المجال. وقال الجولي ان المنطقة العربية تأثرت بالازمة العالمية من ناحية انكماش الطلب على منتجاتها من كل من الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي اللذين يعدان من اهم الاسواق التي تتعامل معها الدولة العربية. وأشار كذلك الى انخفاض سعر البترول المفاجئ والسريع الى مستويات متدنية مقارنة بما كان الوضع عليه في الاسابيع السابقة، معرباً عن اعتقاده بأن هذه الازمة تؤكد اهمية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للدول العربية. وقال انه طلب انشاء هيئة تمويل عربية برأسمال قدره 70 مليار دولار لتمويل مشروعات القطاع الخاص يتبناها صندوقان احدهما لتمويل المشروعات الصغيرة والحد من الفقر والآخر انشاء صندوق طوارئ عربي.

أما وزير الزراعة المصري أمين اباطة فأعلن ان مؤتمر القمة الاقتصادية سيقدر مشروع البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي الذي يركز على تنمية انتاج محاصيل الحبوب والمحاصيل السكرية والزيتية والتي يعاني فيها الوطن العربي من فجوة كبيرة بين الانتاج والاستهلاك، وقال اباطة ان المشروع يهدف الى التوسع في انتاج تلك المحاصيل راسياً وافقياً في الدول العربية ذات الموارد الزراعية وهي مصر والسودان والعراق وسورية وتونس والجزائر والمغرب واليمن... وسيتم طرح بدائل لتمويل البرنامج مثل انشاء صندوق عربي متخصص في مجال التنمية الزراعية

وذكر ان عام 2009 سيشهد تطور اكثر في دور الجامعة العربية والامم المتحدة والبيئات والمنظمات الدولية في مجال حوار الحضارات بدلا عن صراعها.

واوضح ان هذا الحوار لا يتضمن بندا سياسياً فقط وانما له جوانب ثقافية واجتماعية واقتصادية مشيراً الى ارتفاع وتيرة التعاون مع اطراف خارجية متعددة مثل امريكا الجنوبية والصين والهند وتركيا وروسيا واليابان.

وعلى صعيد ذي صلة اجتمع المستشار بديوان سمو رئيس مجلس الوزراء ونائب رئيس اللجنة العليا المكلفة بالاعداد للقمة العربية الاقتصادية والتنمية والاجتماعية الشيخ د. سالم جابر الاحمد مع وفد الامانة العامة لجامعة الدول العربية للتسيق بشأن القمة.

وقال الشيخ سالم الجابر انه اكد لوفد الامانة العامة لجامعة الدول العربية حرص الكويت على اتخاذ جميع الاجراءات وتوفير جميع الضمانات اللازمة لنجاح هذه القمة وتحقيق اهدافها القومية الفاعلة وتوفير التكامل الاقتصادي وتعزيز العمل العربي المشترك والتخفيف من التحديات التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول التي لم تيسر لها الامكانيات التنموية منوها في هذا الصدد ايضا بالمبادرة التي اطلقها صاحب السمو الامير الشيخ صباح الاحمد بانشاء صندوق الحياة الكريمة.

من جانبه اكد الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية د. احمد جولي اهمية القمة التي ستستضيفها الكويت وقال ان عقد قمة الكويت العربية يؤكد مدى اهمية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية في مواجهة الازمة المالية العالمية التي لها تداعياتها على المنطقة العربية. ودعا الى الاستفادة مما اسماء « دروس» الازمة المالية العالمية الراهنة، ووصف الاستثمار في المنطقة العربية بانه «اكثر اماناً واقل مخاطرة» عن الاستثمار خارجها، داعياً الى توجيه جزء من هذه الاستثمارات الى

